

امر حبس

صادر من دائرة اجراء جنين

الى عبد الوهاب صالح عبد القادر من رمانه مجهول الاقامة .

تقرر حبسك ثلاثة اشهر بناء على القرار الصادر بتاريخ ١٩٦٢ / ٥ / ٧ وذلك لعدم دفعك الدين المستحق سبباً وخمسة واربعون ديناراً و ٥٠٥ فلساً بما في ذلك الرسوم الحكومية والاجرائية لدائته صندوق الخزينة .

تصحيح أخطاء

١ - وقع في البند (٤) من الصفحة ٨٢٩ في العدد ١٦٢٩ من الجريدة الرسمية السيد جورج صالح القسوس بأدنى مربوط الدرجة العاشرة والصواب بأدنى مربوط الدرجة التاسعة .

٢ - تشطب من آخر صفحة ١١٤٨ من الجريدة الرسمية رقم ١٦٤٠ الصادر بتاريخ ١٩٦٢ / ١٠ / ١ عبارة (التوقيع رئيس الوزراء) ويستعاض عنها بعبارة (وزير الزراعة) .

الجريدة الرسمية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٤ جادى الثاني سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ١ تشرين الثاني ١٩٦٢ م . العدد ١٦٤٧

الفهرس

صفحة

١٢٩٣	قانون مؤقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٢	قانون التمدن
١٣٠٠	نظام رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٢	نظام معدل لنظام بدلات التجريم والمتالة في ميناء العقبة
١٣٠١	نظام رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٢	نظام تحديد اسعار وبيع نتاج الحراج
١٣٠٢	نظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٦٢	النظام المعدل لنظام النور الكهربائي في بلدية الخليل
١٣٠٣		اتفاقية النقل الجوي بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية
١٣٠٩		اتفاق الهاتف والبرق اللاسلكي بين عمان وبيروت على الموجات العالية جداً
١٣١٠		ام دفاع صادر عن رئيس الوزراء رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢
١٣١٠		اعلان تطبيق تجدير الاراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات
١٣١١		اعلان استملاك
١٣١١		تصحيح خطأ



مطبعة القوات المسلحة

هكذا من الأهل

نموذج الميثاق بين الملك والوزير

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٦
نصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي
ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس
الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون موقت رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٢

قانون التعدين

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون التعدين لسنة ١٩٦٢) ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ التالية ايها وردت في هذا القانون او الانظمة الصادرة بمقتضاه المعاني الآتية الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

أ - (حامل تصريح التنقيب او صاحب حق التعدين) الشخص الذي منح له ذلك التصريح او الحق وتشمل هذه العبارة ايضا كل من ملك تصريحاً او حقاً اما بكامله او قسماً منه بطريق الارث او التحويل او التنازل او بأية طريقة اخرى .

ب - (الاراضي) جميع انواع الاراضي الميئة في قوانين وانظمة الاراضي المرعية الاجراء وجميع المياه الساحية والانهر والبحار الداخلية .

ج - (معادن) جميع المواد الطبيعية الخاضعة ذات القيمة الاقتصادية باستثناء المواد الحجرية او مشتقاتها المستعملة في البناء او رصف الطرق و مواد الديكور كالجرانيت والرخام ... الخ .

د - (عمليات التعدين او مرافق التعدين) اي عمل ضروري لاستخراج ومعالجة المعادن والمواد الحجرية او مشتقاتها او اي عمل يتعلق بذلك وتشمل حفر وبناء الانفاق واقتية المياه والخزانات والسدود والمصارف والصهاريج وكذلك انشاء الخطوط الحديدية ومد الانابيب ونصب الآلات وتشبيد المباني سواء اكانت لعمليات استخراج المعادن او لسكن المستخدمين .

هـ - (شخص) اي فرد او مجموعة من الافراد او اي شخص معنوي .

و - (الوزير) وزير الاقتصاد الوطني او اي وزير اخر يربط قسم المناجم بوزارته .

ز - (منجم) اي عملية تعدين تجري تحت سطح الارض بواسطة الاتفاق او الابار بقصد استخراج المواد الطبيعية الخاضعة للنظر كونها خامات معادن او مواد حجرية او رملية او خلاف ذلك .

ح - (كشف) اي عملية تعدين تجري فوق سطح الارض بقصد استخراج المعادن خلاف المواد الحجرية او مشتقاتها .

ط - (مقلع) اي مكان يجري فيه العمل فوق سطح الارض بقصد قلع الحجارة او مشتقاتها .

للمادة ٣ - أ - للوزير ان ينتدب من بين موظفي وزارته الموظفين اللازمين لتنفيذ غايات هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

ب - للوزير ان ينحول جميع او بعض الصلاحيات المقررة بموجب هذا القانون الى اي موظف في وزارته مختص في تطبيق احكامه .

ج - لا يجوز منح اي موظف ، مدنيا كان ام عسكريا ، تصريح تنقيب او حق تعدين سواء اكان ذلك مباشرة او بالواسطة .

المادة ٤ - أ - يحق للوزير باعلان صادر عنه يفشر في الجريدة الرسمية ان يحظر التنقيب او التعدين في اية منطقة كانت لمدة معينة او غير معينة .

ب - ان تصريح التنقيب او حق التعدين المعطى بموجب هذا القانون لا ينحول صاحبه صلاحية التنقيب او التعدين في المناطق الميئة أدناه الا بعد اخذ موافقة الجهات المعنية بالاشراف عليها :-

١ - مناطق الاماكن الأثرية والمقدسة

٢ - المناطق الحرجية

٣ - اراضي السكك الحديدية

٤ - مناطق البلديات

٥ - اراضي خزانات وانابيب المياه

المادة ٥ - أ - لا يجوز منح تصريح بالتنقيب او حق التعدين في الاراضي الاميرية والمملوكة والموقوفة الا بعد موافقة اصحابها على ذلك .

ب - خلافا لما جاء في المادة السابقة ، اذا لم يوافق مالك الارض (حامل سند التسجيل) على التنقيب او التعدين يارضه يحق للوزير اعطاء تصريح التنقيب او حق التعدين اذا وجد ان المصلحة العامة تقتضي مثل هذا الاجراء .

ج - في كلتا الحالتين المذكورتين اعلاه اذا لم يوافق مالك الارض على بيع ارضه لصاحب حق التنقيب او التعدين مقابل تعويض عادل يتفق عليه فيما بينهما ، يقرر الوزير اعطاء تعويض لا يقل عن ٥٪ من قيمة رأسمال مشروع التعدين ويعتبر مساهمة له بالمشروع .

المادة ٦ - تنحصر الحقوق في معادن اية منطقة من الارض منح فيها تصريح بالتنقيب او حق التعدين في المعادن الموجودة فيها ضمن حدودها الحدودية ولا تشمل ما يتبقى من هذه المعادن او عروقها او شعبها في خارج تلك الحدود .

المادة ٧ - يعتبر التعدين منفعة عمومية ضمن المعنى المقصود باي قانون او تشريع يتعلق باستملاك الاراضي للمنفعة العمومية .

المادة ٨ - تنقسم الاعمال المتعلقة باكتشاف واستغلال المعادن بموجب احكام هذا القانون الى مرحلتين :-

أ - التنقيب ويشمل اعمال الاستطلاع والتحرى والتنقيب التفصيلي وكل ما يتعلق بذلك من دراسات اقتصادية وفنية وجيولوجية .

ب - التعدين ويشمل الاعمال المتعلقة باستثمار المعادن وتجهيزها واعدادها للتسويق .

هكذا من المأهول

المادة ٩ - تعتبر من املاك الدولة العامة جميع المواد المعدنية التي توجد ضمن حدود اراضي الملكية الاردنية الهاشمية سواء اكانت على سطح الارض ام في باطنها ام في المياه الانشائية والانهر والبحار الداخلية ولا يجوز استغلالها او نقلها او الاتجار بها الا بعد اخذ موافقة الوزير على ذلك او بعد الحصول على حق تعدين في المنطقة المراد التعدين فيها .

الفصل الثاني / في التنقيب

المادة ١٠ - يصرح بالتنقيب عن المعادن لجميع الاردنيين شريطة ان يقوم من يرغب في ذلك بتقديم طلب الى الوزير يعين فيه المنطقة التي ينوي اجراء التنقيب فيها . ويعطى الطالب اذا وافق الوزير على طلبه تصريحاً مجانياً يخوله حق التنقيب في تلك المنطقة وطلب المشورة الفنية من قسم المناجم بالوزارة .

المادة ١١ - أ - كل من قام بالتنقيب بتصريح او بدون تصريح واكتشف معدناً بكميات تجارية وسجل اكتشافه لدى الوزير تكون له الاولوية في استغلال ذلك المعدن اذا ثبت للوزير ان لدى المكتشف جميع الامكانيات اللازمة لاستغلاله .

ب - اذا رغب مكتشف المعدن ان يتنازل عن حق الاكتشاف او اذا رأى الوزير انه غير قادر على استغلال ذلك المعدن بما يتناسب والمصلحة العامة يقرر الوزير اعطائه تعويضاً لا يقل عن ٥٪ من رأسمال مشروع التعدين في حالة استغلال المعدن كساحمة له بالمشروع .

المادة ١٢ - كل من قدم معلومات الى الوزير تساعد على اكتشاف معدن او معادن بكميات تجارية ولم يكن يحمل تصريحاً بالتنقيب يكافأ على عمله باعطائه ما لا يزيد عن (١٪) من ارباح اي مشروع يقام لاستغلال ذلك المعدن بحسب ما يراه الوزير مناسباً .

المادة ١٣ - تمنح تصاريح التنقيب عن المعادن او حقوق التعدين للاجانب بموجب اتفاقيات خاصة يعقدها الوزير معهم وفق القوانين والانظمة المرعية .

المادة ١٤ - تمنع حقوق التحري والتنقيب عن الزيت والغاز الطبيعي او حقوق استثمارها بموجب اتفاقيات خاصة يعقدها الوزير مع الطالب وفق القوانين والانظمة المرعية .

المادة ١٥ - يكون لحامل تصريح التنقيب الحق المطلق بالتنقيب في الاراضي الواقعة ضمن المنطقة المعينة في تصريحه ويجوز له استكثالا لذلك اجراء ما يلي :

أ - دخول هذه الاراضي مع وكلائه وعماله للتأكد من وجود معادن فيها او عدمه او لاغراض المسح التوبوغرافي او الجيولوجي للمنطقة .

ب - القيام بالحفريات اللازمة فيها من اجل غايات التنقيب .

ج - اخذ العينات اللازمة لاغراض التحليل والاختبار .

د - نصب الآلات التي تتطلبها اعمال التنقيب .

هـ - فتح الطرق الضرورية لعمليات التنقيب .

الفصل الثالث - حقوق التعدين

المادة ١٦ - يمنح الوزير حق التعدين لطالبيه مجاناً وفق الشروط التالية :-

أ - ان لا تزيد مساحة المنطقة المنوى اجراء التعدين فيها عن اربعة وعشرين كيلو متراً مربعاً وان تكون هذه المنطقة قطعة واحدة على شكل مربع او مستطيل .

ب - أن لا تزيد مدة حق التعدين على ثلاثين سنة . ويعطى صاحب هذا الحق الافضلية في تجديده بالشروط التي يراها الوزير مناسبة .

ج - تقديم خارطة توبوغرافية مقياس ١/٥٠٠٠ تبين المنطقة المراد الحصول على حق التعدين فيها .

د - تقديم خارطة جيولوجية تفصيلية مقياس ١/٥٠٠٠ للمنطقة ذاتها .

هـ - بيان تقدير دقيق لكميات الاحتياطي من الخام الثابت وجوده في المنطقة ؛ اسطة التنقيب التفصيلي .

و - تقديم تقرير يبين الجدوى الاقتصادية للمعدن المراد استغلاله .

ز - اثبات المقدرة الفنية والمالية لدى الطالب .

المادة ١٧ - أ - يخول صاحب حق التعدين الحق المطلق في استغلال المعادن الموجودة في منطقته .

ب - بالإضافة الى الحقوق المقررة لحامل التصريح بالتنقيب المبينة في المادة (١٥) من هذا القانون ، يعطى صاحب حق التعدين الحق في اجراء ما يلي :-

١ - اقامة وانشاء وصيانة المنازل والمباني اللازمة لاستعماله واستعمال وكلائه ومستخدميه .

٢ - تكويم الردم المستخرج من عمليات التعدين .

٣ - مد انابيب الماء وانشاء المجاري والاحواض والصهاريج واقامة وصيانة وسائل النقل والمواصلات الضرورية .

المادة ١٨ - للوزير بموافقة مجلس الوزراء ان يصدر من وقت لآخر الانظمة الخاصة لتحديد قيمة الرسوم والعوائد على انتاج المعادن بحسب ما يراه مناسباً .

الفصل الرابع / المراقبة والتفتيش

المادة ١٩ - يجب على صاحب حق التعدين ان يقدم الى الوزير خلال شهر كانون الثاني من كل سنة كشفاً واضحاً يبين فيه ما يلي :-

أ - مقدار وقيمة المواد المعدنية التي استخرجها في خلال السنة السابقة .

ب - عدد العمال والمستخدمين الفنيين والاداريين الذين يعملون لديه .

ج - تقريراً وافياً عن خطة وبرنامج العمل للسنة القادمة .

المادة ٢٠ - يجب على صاحب حق التعدين ان يقدم الى الوزير مرة كل سنة وذلك في خلال شهر من اعلان التقرير السنوي نسخة من التقرير المالي عن السنة المالية السابقة يتضمن حساب الارباح والخسائر وسعر الكلفة التفصيلي والاجمالي لوحدة الانتاج ، ويحق للوزير انتداب احد موظفيه لتدقيق السجلات والدفاتر المتعلقة بالتواحي الفنية والادارية والمالية للمشروع .

هكذا من الأهل

المادة ٢١ - أ - يجب على صاحب حق التعدين تقديم المخططات والرسوم والمقاطع التي تبين طريقة العمل من الوجهة الفنية الى الوزير قبل المباشرة في فتح اي منجم او كشف .

ب - واذا كان الامر يتعلق بمنجم فيجب ان توضح في المخططات بشكل خاص الامور التالية :

- ١ - التخطيط العام للمنجم .
- ٢ - طريقة التعدين .
- ٣ - كيفية تدعيم السقفيات ونوع الدعائم التي تستعمل .
- ٤ - طريقة تهوية المنجم (على لوحة منفصلة) .
- ٥ - وسائل النقل الداخلي وكيفية توزيع شبكته .
- ٦ - عرض الاتفاق وحجم المركب وطرق صيانتها .
- ٧ - نوع الآلات والمعدات التي تستعمل تحت الارض .
- ٨ - المخططات والمقاطع العمودية للأقسام الرئيسية في المنجم .
- ٩ - لأئحة خاصة بتعليمات الوقاية والصيانة التي يتطلبها العمل في كل قسم من اقسام ذلك المنجم والتي يجب وضعها بما يتفق واحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة ٢٢ - للوزير ان يتتبع الموظفين اللازمين لتنفيذ اغراض هذا القانون للقيام بأعمال المراقبة والتفتيش .

المادة ٢٣ - لكل موظف خوله الوزير الصلاحيات المقررة له في هذا القانون او انتدبه بموجب احكامه لتنفيذ غاياته الحق في القيام بالاعمال المبينة ادناه في جميع الاوقات المعقولة ليلا او نهارا :

- أ - الدخول الى اي مكان يشغل او يستعمل لاشغال تتعلق بالتعدين لمراقبته وتفتيشه .
- ب - فحص واجراء التحقيقات اللازمة عن حالة المناسج وتجهيزها وجميع الامور التي تتعلق بسلامة وصحة الاشخاص الذين يشتغلون فيها .
- ج - معاينة الاقسام الخارجية للآلات المستعملة في مرافق التعدين وحالة جميع الاشغال والطرق .
- د - معاينة مخازن المفرعات واصدار الاوامر بشأن كيفية تخزينها واستعمالها .
- هـ - تدقيق الدفاتر والحسابات والخرائط والاوراق المختصة بعمليات التعدين واخذ نسخ منها او خلاصات عنها .

و - ممارسة جميع السلطات الضرورية لتنفيذ غايات هذا القانون .

المادة ٢٤ - اذا وجد الموظف المنصوص عليه في المادة السابقة خللا في منجم او كشف او مقلع وجب عليه ان يبلغ ذلك كتابة الى صاحب اعمال التعدين او وكيله او مديره مبينا له الامور التي يعتبرها ناقصة ويطلب منه اصلاحها في مدة معقولة تتناسب مع طبيعة هذه الامور .

المادة ٢٥ - اذا امتنع صاحب اعمال التعدين او وكيله او مديره عن القيام بما طلب منه ولم يقدم اعتراضا بذلك الى الوزير خلال (٧) ايام من تاريخ تبليغه بالتعليمات ، يحق للوزير ان يفرض عليه غرامة لا تقل عن خمسين دينارا ولا تزيد على المائتي دينار .

المادة ٢٦ - أ - اذا وقع حادث في منجم او كشف او مقلع او حوله فوق سطح الارض او تحتها وسبب خسارة في النفوس او اصابات جسيمة خطيرة وجب على صاحب اعمال التعدين او وكيله او مديره خلال (٢٤) ساعة من وقوع ذلك الحادث ان يعلم الوزير كتابة بالحادث وبخسارة النفوس او الاصابات الجسيمة المسببة عنه .

ب - اذا نتج موت عن الاصابة الجسيمة الواجب الاعلام بها بمقتضى هذه المادة يجب ابلاغ الوزير بذلك خلال (٢٤) ساعة من اطلاق صاحب اعمال التعدين او وكيله او مديره على الوفاة .

ج - للوزير ان ينتدب احد موظفيه لاجراء التحقيق في الحادث وتقديم تقرير مفصل بذلك ليتخذ الوزير ما يراه مناسباً بشأنه .

المادة ٢٧ - مع مراعاة المادة (٢٥) من هذا القانون ، يعاقب كل من يخالف احكامه او الانظمة الصادرة بمقتضاه بالحبس مدة لا تزيد على سنتين او بغرامة لا تزيد على مائة دينار او بكلتا العقوبتين .

المادة ٢٨ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير ان يصدر من وقت لآخر الانظمة الضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٩ - جميع نصوص هذا الفصل من القانون تسري على عمليات التنقيب بالكيفية نفسها التي تسري بها على عمليات التعدين .

الفصل الخامس / المقالع

المادة ٣٠ - يباح لجميع الاردنيين فتح المقالع ونقل المواد الحجرية على الطرق دون الحاجة الى الحصول على رخصة بذلك شريطة مراعاة الامور التالية :-

أ - اذا كانت الارض التي يراد قلع الحجارة منها ملكا لغيره فعلى صاحب المقلع اخذ موافقة صاحب تلك الارض قبل مباشرته عمله فيها .

ب - اذا كانت المنطقة المراد فتح المقلع فيها من المناطق المستثناة بموجب المادة الرابعة من هذا القانون او من الاراضي الحكومية فعلى صاحب المقلع اخذ موافقة الجهة المعنية قبل مباشرة عمله فيها .

المادة ٣١ - تعتبر المقالع من مرافق التعدين وتخضع للمراقبة والتفتيش شأنها شأن المناجم والكشوفات ، وعلى صاحب كل مقلع التقيد بما يتعلق بشؤون الوقاية باحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

الفصل السادس / متفرقات

المادة ٣٢ - أ - اذا اخذ صاحب حق التعدين بأي شرط من الشروط التي يتضمنها الحق ، يبلغ خطيا من قبل الوزير لاصلاح الخطأ خلال مدة معينة واذا لم ينجز الاصلاح المطلوب منه ضمن هذه المدة ، يجوز للوزير عندئذ وبعد موافقة مجلس الوزراء ، الغاء حق التعدين المعطى له .

ب - اذا انقضى حق التعدين وجب نشر اعلان بذلك في الجريدة الرسمية ، ويعتبر هذا الاعلان بيعة قطعية على الالغاء . وللوزير عندئذ الحق المطلق في التصرف بمنطقة حق التعدين على الوجه الذي يراه .

هكذا من المأمور

ج- في حالة الغاء اي حق بالتعدين لا يجوز لصاحبه ان ينقل او يتصرف باي من موجودات المنجم او الكشف او ان يجري اي تعديل على حالتها ، خاصة فيما يتعلق باجراءات وقاية وصيانة مرافق العمل الا بأذن من الوزير .

المادة ٣٣ - لا يحق لصاحب تصريح التنقيب او حق التعدين ، ان يمتلك او يأخذ مياه اي نهر او جدول او بحيرة او مسلك مائي او قنطرة ملاصقة لاي بقعة مبينة في ذلك التصريح . او الحق او مارة بها ، او ان يحولها عن مجراها الا باذن من الوزير .

المادة ٣٤ - لصاحب حق التعدين ان يتصرف بهذا الحق او يحوله او يرهنه وفق القواعد المقررة في القوانين والانظمة المرعية الاجراء ، شريطة اخذ موافقة الوزير المسبقة ونشر اعلان بذلك بالجريدة الرسمية .

المادة ٣٥ - يفصل في كل خلاف ، ينشأ بين الوزير وصاحب تصريح التنقيب او حق التعدين ، مما لم ينص عليه في هذا القانون بالتحكيم . ويحال مثل هذا الخلاف الى لجنة مؤلفة من ثلاثة محكمين يعين كل من الطرفين واحداً منهم فيعين الثالث وزير العدلية . ويجري التحكيم وفقاً لنصوص قانون التحكيم الساري المفعول .

المادة ٣٦ - يلغى هذا القانون القوانين والانظمة التالية :-

أ - قانون التعدين لسنة ١٩٢٦ وجميع الانظمة الصادرة بمقتضاه .

ب- قانون القالغ رقم (٤٣) لسنة ١٩٥٣ .

ج - احكام اي قانون او نظام آخر تعارض مع نصوص هذا القانون .

المادة ٣٧ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٢/١٠/٦

محرر بطلال

وزير المالية	وزير المواصلات	وزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
عز الدين المفتي	وقاضي القضاة	وزير الخارجية بالوكالة
		ابراهيم قطان	وصفي التل
وزير الداخلية	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الاشغال العامة	وزير
وزير العدل بالوكالة	محمد اسماعيل	
كمال الدجاني			
وزير الزراعة	وزير الشؤون الاجتماعية ووزير دولة	وزير الصحة	وزير
والانشاء والتعمير	لشؤون رئاسة الوزراء	خليل السالم	صبيحي امين عمرو

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١٠/٢٠ الموافقة على (النظام المعدل لنظام بدلات التجريم والعقالة في ميناء العقبة لسنة ١٩٦٢) بشكله التالي .

نظام رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٢

نظام معدل لنظام بدلات التجريم والعقالة في ميناء العقبة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام بدلات التجريم والعقالة في ميناء العقبة لسنة ١٩٦٢) ويقرا مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي ومما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من النظام الاصلي حسبما عدلت بالنظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٥٩ باضافة العبارة التالية قبل الفقرة (أ) من الفقرة السادسة منها .
« فيما يتعلق ببدلات التجريم »

محمد السيد الفيلس

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١٥

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٢

نظام تحديد اسعار بيع نتاج الحراج

صادر بمقتضى المادة (٤٠) المعدلة من قانون الحراج والغابات لسنة ١٩٢٧

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تحديد اسعار بيع نتاج الحراج لسنة ١٩٦٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تحدد اسعار نتاج الحراج على النحو التالي :-

النوع	دينار	فلس
قنطار حطب (٢٨٨) كيلو غراماً	١	
قنطار فحم (٢٨٨) كيلو غراماً	٥	
سيارة من نبات الحلقا او السجار او شرش الحلاوة	٢	
أ - لا تزيد حمولتها عن (٦) طن	٣	
ب - لا تزيد حمولتها عن (٩) طن	٤	
ج - لا تزيد حمولتها عن (١٢) طن		
قطعة زراعية لعود حراث محلي		١٠٠

هكذا من الأهل

فلس	دينار	النوع
١٠		ركيزة من الطرغا او الفصيلة السنوبرية
٣٠		ركيزة من الفصيلة السنديانية او الفصائل الاخرى بطول لا يزيد عن (٢) متر.
٥		وتد خشبي بطول لا يزيد عن (٦٠) سم
٣٠		هراوة او عصاة فأس او مجرفة او كريك
١		رمح قصيب
		متر خشب طول
١٥٠		أ - لا يزيد قطره عن (٢٥) سم
٢٥٠		ب - يتراوح قطره بين ٢٦ - ٥٠ سم
٤٠٠		ج - يتراوح قطره بين ٥١ - ٧٥ سم
٥٠٠	١	د - ما يزيد قطره عن ٧٥ سم
	١	كيلو جرام من بذور الكينا والدلب والكرورينا والسرور
٥٠٠		كيلو جرام من بذور القريش البلدي أو السنوبر القبرصي أو السنوبر المنمر
		او السنط الصادق او الكاذب
١٥٠		كيلو جرام من بذور الخرنوب والبطم
٣٠		كيلو جرام من ثمار الخرنوب
٥٠٠		كيلو جرام من بذور انواع الاشجار الحرجية الاخرى
٢٠		كيلو جرام من قوع البلوط (الدباغ)
١٠٠	١	سيارة من اعواد الدفلا لا تزيد حمولتها عن ٦ طن
٥٥٠		حمولة بهيم واحد من اعواد الدفلا
١٠٥		غرسه حرجية في قوار او كيس نايلون
١٠٣		غرسه حرجية في صناديق خشبية او حديدية او تنك .
١٠١		غرسه حرجية من المساكب
٥٠٠		حمولة سيارة سعتها (٣) طن من الاعشاب البرية الخضراء

المادة ٣ - يلغى النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٧ مع اية تعديلات اخرى طرأت عليه اعتباراً من تاريخ العمل بهذا النظام.

١٩٦٢/١٠/١٥

أحمد بن طلال

وزير الاشغال العامة
والمالية
محمد اسماعيل

وزير التربية والتعليم
وقاضي القضاة
ابراهيم قطان

رئيس الوزراء ووزير الدفاع والزراعة
ووزير الخارجية بالوكالة
وصفي التل

وزير الشؤون الاجتماعية والاقتصاد
الوطني ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
خليل السالم

وزير الداخلية ووزير
المواصلات والمالية بالوكالة
كمال الدجاني

وزير الصحة
والانشاء والتعمير
صبيح امين عمرو

نموذج السجل للملك للملكة المغربية الحاشمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/١٠/١٥
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٦٢

النظام المعدل لنظام النور الكهربائي في بلدية الخليل

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام النور الكهربائي في بلدية الخليل لسنة ١٩٦٢) ويقرأ مع النظام رقم (١٠) لسنة ١٩٥٥ ، المسمى فيما بعد بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تلغى المادة (٤) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة ٤ - يدفع المشترك للبلدية مبلغ اربعين فلساً ثمن كل كيلوات مستهلك وذلك من ١ - ٢٠ كيلو وات في الشهر ومبلغ ثلاثين فلساً من ٢١ كيلوات فما فوق في الشهر

المادة ٣ - تلغى المادة (٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنها بما يلي :-

المادة ٥ - يستوفى من اصحاب المصانع المحلية مبلغ ثلاثين فلساً ثمن كل كيلوات مستهلك وذلك من ١ - ١٠٠ كيلوات في الشهر . ومبلغ خمسة وعشرين فلساً ثمن كل كيلوات من ١٠١ - ١٠٠٠ كيلوات في الشهر ومبلغ عشرين فلساً عن ١٠٠١ - ٤٠٠٠ كيلوات ومبلغ خمسة عشر فلساً من ٤٠٠١ كيلوات فما فوق في الشهر

١٩٦٢/١٠/١٥

أحمد بن طلال

وزير الاشغال العامة
والمالية
محمد اسماعيل

وزير التربية والتعليم
وقاضي القضاة
ابراهيم قطان

رئيس الوزراء ووزير الدفاع والزراعة
ووزير الخارجية بالوكالة
وصفي التل

وزير الشؤون الاجتماعية والاقتصاد
الوطني ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
خليل السالم

وزير الداخلية ووزير
المواصلات والمالية بالوكالة
كمال الدجاني

وزير الصحة
والانشاء والتعمير
صبيح امين عمرو

هكذا من الأهل

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦١١) تاريخ ١٠/١٠/١٩٦٢ المتضمن عقد اتفاقية الطيران الثنائية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اللبنانية التي تم توقيعها من قبل المفوضين بذلك بشكلها التالي :

اتفاق بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اللبنانية

يتعلق بالنقل الجوي النظامي بين البلدين

بما ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية اللبنانية المتساوية فيما بعد بعبارة «الطرفين المتعاقدين» طرفان في معاهدة الطيران المدني الدولي الموقعة بشيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٤ المسماة فيما بعد بعبارة «المعاهدة».

ورغبة منها في تنظيم النقل الجوي الدولي على اساس اقتصادية سليمة كوسيلة لانماء حسن التفاهم والتعاون بين بلديهما.

فقد اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام التالية :-

المادة الاولى

يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الاخر بغية استثمار الخدمات الجوية الدولية من قبل مؤسسات النقل الجوي المعنية ، والمساواة فيما يلي بعبارة «الخدمات الجوية المعنية» على الطرق المحددة في الملحق لهذا الاتفاق ، والمساواة فيما يلي بعبارة «الخطوط الجوية المحددة» .

حق التحليق فوق اراضيها دون الهبوط

حق الهبوط لغايات غير تجارية

حق الهبوط في النقاط المعنية على الخطوط المحددة لنقل الركاب والبضائع والبريد ، مع مراعاة احكام المادتين السادسة والسابعة من هذا الاتفاق .

المادة الثانية

١ - لكل من الطرفين المتعاقدين الحق بان يعين بموجب اشعار خطي موجه للطرف المتعاقد الآخر ، مؤسسة او مؤسسات نقل جوي لاستثمار الخدمات الجوية المعنية بموجب هذا الاتفاق .

٢ - على الطرف المتعاقد الآخر ، عند تسلمه هذا الاشعار الخطي ان يصدر الترخيص اللازم للمؤسسة او المؤسسات المعنية دون ابطاء ، وذلك مع مراعاة احكام الفقرة الثالثة من هذه المادة واحكام المادة الثالثة من هذا الاتفاق.

٣ - لكل من الطرفين المتعاقدين الحق بان يطلب الى مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الآخر اثبات اهليتها للتقيد بالشروط التي تفرضها القوانين والانظمة المطبقة عادة من قبل الطرف المتعاقد الذي تمنح الحقوق لاجل استثمار الخدمات الجوية المعنية ، شرط الاتساق مع احكام المعاهدة او احكام هذا الاتفاق .

٤ - يجوز للمؤسسات المعنية التي استحصلت على ترخيص بالاستثمار وفقا لاحكام هذه المادة ان تبدأ العمل في اي وقت على الخطوط الجوية المحددة .

المادة الثالثة

١ - يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق عدم الموافقة على تعيين الطرف المتعاقد الاخر لمؤسسة نقل جوي وكذلك وقف او الغاء الحقوق المبينة في المادة الاولى من هذا الاتفاق بالنسبة لمؤسسة نقل جوي معينة او فرض ما يراه ضروريا من القيود للتمتع بهذه الحقوق وذلك في اي حالة لا يقتنع فيها بان جزءا هاما من ملكية هذه المؤسسة وادارتها الفعلية في يد الطرف المتعاقد الاخر الذي عينها او في يد رعاياه .

٢ - يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق وقف تمتع اي مؤسسة نقل جوي بالحقوق المبينة في المادة الاولى من هذا الاتفاق وبفرض ما يراه ضروريا من القيود للتمتع بهذه الحقوق وذلك في حالة مخالفة المؤسسة للقوانين والانظمة المعمول بها لدى الطرف المتعاقد الذي تمنح الحقوق او في حالة عدم قيام المؤسسة بالتزاماتها طبقا لهذا الاتفاق .

وعلى اي حال لا يتخذ اي من الطرفين المتعاقدين هذا الاجراء بمفرده قبل مشاوره الطرف المتعاقد الاخر الا اذا كان اتخاذ اجراء فوري بحث المؤسسة المخالفة ضروريا لتفادي تكرار وقوع مخالفات جديدة .

المادة الرابعة

١ - تسري القوانين والانظمة المعمول بها لدى احد الطرفين المتعاقدين بشأن دخول وخروج وعمليات الطائرات التي تستثمر الخدمات الجوية الدولية داخل اراضيها على مؤسسات النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الاخر .

٢ - تسري القوانين والانظمة المعمول بها لدى احد الطرفين المتعاقدين والمتعلقة بدخول وخروج الركاب والملاحين والبضائع الى ومن اراضيهم (كقوانين الدخول والخروج والهجرة وجوازات السفر والجمارك والحجر الصحي ونظم العملة) على الركاب والملاحين والبضائع التي تحملها طائرات المؤسسات التي يعينها الطرف المتعاقد الاخر.

المادة الخامسة

١ - لا تخول المادة الاولى المؤسسات المعنية من قبل احد الطرفين المتعاقدين الحق في نقل الركاب او البضائع او البريد لقاء اجر بين نقطتين واقعتين ضمن اراضي الطرف المتعاقد الاخر .

المادة السادسة

١ - تتاح لمؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل كل طرف متعاقد ، فرصة التمتع بامكانيات عادلة ومتساوية لاستثمار الخدمات المعنية وفقاً للملحق هذا الاتفاق .

٢ - على مؤسسة النقل الجوي المعنية من قبل طرف متعاقد عند استثمار الخدمات الجوية الدولية على الطرق المحددة مراعاة مصالح مؤسسة او مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل الطرف المتعاقد الاخر ، بحيث لا تؤثر بدون حق على الخدمات التي تستثمرها هذه الاخيرة على كل او جزء من هذه الطرق .

المادة السابعة

ان الغاية الرئيسية من استثمار الخدمات الجوية الدولية على الطرق المحددة في ملحق هذا الاتفاق ، هي تقديم سعة نقل متناسب وحاجة النقل المتوقعة بصورة معقولة من وإلى اراضي الدولة المتعاقدة التي عينت المؤسسة .

ملحق من الملحق

ان حق هذه المؤسسة في استئجار النقل على الطرق المحددة بين نقاط تقع في اراضي الدولة المتعاقدة الثانية ونقاط واقعة في البلاد الاخرى ، يجب ان يتم بطريقة تؤمن ازدهاراً منظماً للنقل الجوي الدولي بحيث تتناسب السعة مع :

- أ - مقتضيات النقل من وإلى اراضي الدولة المتعاقدة التي عينت المؤسسة .
- ب - مقتضيات حركة النقل القائمة في المناطق التي تمر بها المؤسسة مع مراعاة الخدمات المحلية والاقليمية .
- ج - مقتضيات الاستثمار الاقتصادي السليم .

المادة الثامنة

- ١ - تعفى طائرات مؤسسات النقل الجوي المعنية من قبل أحد الطرفين المتعاقدين والتي تؤمن الخدمات الدولية وكذلك الوقود وزيوت التشحيم وقطع الغيار والمعدات العادية للطائرة وغزواتها (كالمأكولات والمشروبات والتبغ) الموجودة على متن هذه الطائرات من الرسوم الجمركية وجعالة التفتيش وغيرها من الرسوم والجمالات والضرائب لدى وصولها إلى اراضي الطرف المتعاقد الآخر شرط ان تبقى تلك المعدات والمؤن داخل الطائرة إلى حين إعادة تصديرها أو استهلاكها أثناء الطيران فوق تلك الأراضي .
- ٢ - تعفى أيضاً من الرسوم والجمالات والضرائب نفسها باستثناء بدل الخدمات المؤداة :-

- أ - مؤن الطائرة وقطع الغيار والمعدات العادية للطائرة والتي تحمل على متنها من اراضي طرف متعاقد ضمن الحدود المعنية من قبل سلطات ذلك الطرف من اجل استهلاكها داخل الطائرة المغادرة التي تؤمن خدمات الطرف المتعاقد الآخر الدولية .
- ب - قطع الغيار والمعدات العادية للطائرة التي تدخل اراضي أحد الطرفين المتعاقدين من اجل صيانة أو اصلاح طائرات تسيرها مؤسسات نقل جوي معينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر لتأمين الخدمات الدولية
- ج - الوقود وزيوت التشحيم المخصصة لطائرة مغادرة تسيرها مؤسسات نقل جوي معينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر لتأمين الخدمات الدولية حتى ولو كانت هذه المؤن تستهلك أثناء طيران الطائرة فوق اراضي الطرف المتعاقد التي حملت منها .
- ٣ - يمكن ان يطلب حفظ المواد المشار إليها في البنود أ - ب - ج من الفقرة الثانية اعلاه تحت اشراف أو مراقبة السلطات الجمركية .
- ٤ - تطبيق الاعفاءات المذكورة اعلاه بدون المساس وبالإضافة إلى الاعفاءات التي يتوجب على كل من الطرفين المتعاقدين منحها عملاً بالمادة ٢٤ من المعاهدة .

المادة التاسعة

- ١ - على كل من الطرفين المتعاقدين الزام مؤسساته المعنية بأن تمتد سلطات الطيران لدى الطرف المتعاقد الآخر مسبقاً وقبل مدة كافية بمداول مواعيد السفر وتعرفة الاجور وكذلك بجميع المعلومات ذات العلاقات باستئجار الخدمات الجوية المعنية والتعديلات الطارئة عليها .
- ٢ - على كل من الطرفين المتعاقدين الزام مؤسساته المعنية بأن تمتد سلطات الطيران لدى الطرف الآخر المتعاقد بأحصاءات عن حركة النقل الفعلي بين البلدين والتي يمكن طلبها بصورة معقولة .

المادة العاشرة

تحدد اجور النقل : بمستوى معقول مع مراعاة جميع العوامل على ان تشمل اقتصاديات الاستثمار والربح للمقول ومميزات كل خط وبعد الاخذ بعين الاعتبار الاجور المعمول بها لدى المؤسسات الجوية المنتظمة الاخرى العاملة على نفس الطريق أو على جزء منه .

تحدد الاجور التي تتقاضاها مؤسسات النقل الجوي المعنية بمقتضى هذا الاتفاق عن النقل على اي من الطرق المعنية بين اراضي الطرفين المتعاقدين أو بين اراضي احدهما وارضى دولة اخرى على الوجه التالي :

- ١ - بالاتفاق بين المؤسسات صاحبة الشأن المعنية من قبل الطرفين المتعاقدين اذا امكن ذلك على ان تؤخذ بعين الاعتبار بقدر الامكان الاصول الموصى بها لوضع التعريفات من قبل اتحاد النقل الجوي أو اية منظمة نقل جوي دولية اخرى .
- ٢ - تعرض الاجور التي تحددها على هذا النحو على سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين للموافقة عليها وتصبح نافذة بعدمضي ثلاثين يوماً من ابلاغها إلى سلطات الطيران المذكورة ما لم تعلن سلطات الطيران لدى أحد الطرفين المتعاقدين عدم موافقتها عليها .
- ٣ - في حالة عدم التمكن من الاتفاق على تحديد الاجور وفقاً للفقرة الاولى من هذه المادة أو في حالة عدم موافقة سلطات الطيران لدى أحد الطرفين المتعاقدين على الاجور التي حددت طبقاً للفقرة الاولى المذكورة يحاول الطرفان المتعاقدان الاتفاق فيما بينهما على تحديدها .
- ٤ - وفي حالة عدم التمكن من الوصول إلى اتفاق بين الطرفين المتعاقدين وفقاً للفقرة الثالثة من هذه المادة يعالج الخلاف طبقاً للمادة الخامسة عشرة من هذا الاتفاق .

والى ان يسوى هذا الخلاف ، تظل الاجور المعمول بها سارية المفعول .

المادة الحادية عشرة

تحقيقاً للتعاون الوثيق بين الطرفين المتعاقدين تقوم سلطات الطيران بالتشاور فيما بينها بناء على طلب اي منها في سبيل تطبيق القواعد المنصوص عليها في هذا الاتفاق وتنفيذ احكامه .

المادة الثانية عشرة

في حالة انضمام الطرفين المتعاقدين إلى اتفاقية متعددة الأطراف بشأن النقل الجوي الدولي المنتظم يعدل هذا الاتفاق بما يتفق واحكام الاتفاقية المذكورة .

المادة الثالثة عشرة

إذا رغب اي من الطرفين المتعاقدين في تعديل نصوص هذا الاتفاق أو ملحقه فله ان يطلب الإدخول في مشاورات مباشرة بين سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين ، تبدأ المشاورات خلال ستين يوماً من تاريخ الطلب ولا يعمل بالتعديلات التي يتفق عليها الا بعد تأكيدها بتبادل مذكرات بالطرق الدبلوماسية .

المادة الرابعة عشرة

- ١ - اذا نشأ أي خلاف بين الطرفين المتعاقدين على تفسير أو تطبيق احكام هذا الاتفاق فعليها 'ولا محالة' فض هذا الخلاف بطريق المفاوضات المباشر .

فكر من المأهل

٢ - فإذا لم يصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية الخلاف بالمفاوضات المباشرة ضمن مهلة تسعين يوماً من اثارة الخلاف من قبل اي من الطرفين المتعاقدين يمكنها إحالة موضوع الخلاف الى هيئة تحكيم او اي شخص او هيئة اخرى يختارونها للفصل فيه .

وإذا لم يتفق على التحكيم او اذا اتفقا عليه ولم يتفقا على تشكيل هيئة المحكمين خلال ثلاثين يوماً يحق لأي منهما ان يرفع الخلاف الى مجلس الهيئة الدولية للطيران المدني ليفصل فيه .

٣ - يحق لكل من الطرفين المتعاقدين ان يطلب الى هيئة التحكيم او مجلس الهيئة الدولية للطيران المدني - حسب الاحوال - ان يقرر خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ الطلب ما يجب اتخاذه من اجراءات مؤقتة للمحافظة على حقوق الطرفين المتعاقدين .

٤ - يتعهد الطرفان المتعاقدان بتنفيذ اي قرار مؤقت او نهائي يصدر وفقاً للفقرة ٢ و٣ من هذه المادة .

٥ - اذا لم ينفذ احد الطرفين المتعاقدين او أية مؤسسة معينة من قبل احد الطرفين المتعاقدين الحكم الصادر طبقاً للفقرة الثانية أو القرار المؤقت الصادر طبقاً للفقرة الثالثة من هذه المادة للطرف المتعاقد الاخر ان يحدد او يوقف او يلغي الحقوق التي منحها بمقتضى هذا الاتفاق للطرف المتعاقد الاخر او للمؤسسات المعنية من قبل هذا الطرف او للمؤسسة المعنية المخالفة.

المادة الخامسة عشرة

يسجل هذا الاتفاق وسائر التعديلات التي تطرأ عليه لدى المنظمة الدولية للطيران المدني .

المادة السادسة عشرة

١ - يحق لكل من الطرفين المتعاقدين في اي وقت يشأ ان يعلم الطرف المتعاقد الآخر خطياً برغبته في انتهاء هذا الاتفاق على ان يعلم المنظمة الدولية للطيران المدني بالامر في نفس الوقت - وفي هذه الحالة ينتهي العمل بهذا الاتفاق بعد مضي اثني عشر شهراً من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر الاشعار الخطي بذلك الا اذا تم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين على سحب النقض قبل انقضاء هذه المدة .

٢ - اذا لم يشعر الطرف المتعاقد الآخر باستلام التبليغ يعتبر انه قد تسلمه بعد مضي اربعة عشر يوماً من تاريخ استلام المنظمة الدولية للطيران المدني لهذا التبليغ .

المادة السابعة عشرة

١ - تطبيقاً لاحكام هذا الاتفاق يقصد بعبارة « سلطات الطيران » بالنسبة للحكومة اللبنانية مدير الطيران المدني او اي شخص او هيئة يعهد اليها القيام بمهامه الحالية وبالنسبة لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية مدير الطيران المدني او اي شخص او هيئة يعهد اليها القيام بمهامه الحالية .

٢ - يقصد بعبارة « المؤسسات المعنية » مؤسسات النقل الجوي التي يعينها احد الطرفين المتعاقدين لاستثمار الخطوط الجوية المحددة والتي بلغ عنها خطياً الطرف المتعاقد الآخر .

٣ - يعتبر ملحق هذا الاتفاق جزءاً منه وكل إشارة الى الاتفاق تعني ايضاً الإشارة الى الملحق الا اذا نص صراحة على خلاف ذلك .

المادة الثامنة عشرة

يبدأ العمل بهذا الاتفاق فور تبادل وثائق الابرار

اثباتاً لذلك وقع المندوبان المفوضان بما لهما من سلطة مخولة من حكومتيهما على هذا الاتفاق ووضعاً عليه اختامهما حرر في بيروت باللغة العربية على نسختين يوم الجمعة في ٣ شباط ١٩٦١ .

عن حكومة الجمهورية اللبنانية عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الملحق

- ١ -

جدول الخطوط الجوية التي يحق للمؤسسات التي تعينها حكومة المملكة الاردنية الهاشمية استثمارها :-

١ - الاردن - لبنان وبالعكس

٢ - الاردن - لبنان - قبرص (نيقوسيا) وبالعكس

ملاحظة :- لا يحق للمؤسسات الاردنية ممارسة النقل التجاري (الحرية الخامسة) على قطاع لبنان - قبرص

(نيقوسيا) وبالعكس .

- ٢ -

جدول الخطوط الجوية التي يحق للمؤسسات التي تعينها الحكومة اللبنانية استثمارها :-

١ - لبنان - الاردن وبالعكس

٢ - لبنان - الاردن - جدة وبالعكس

ملاحظة :- لا يحق للمؤسسات اللبنانية ممارسة النقل التجاري (الحرية الخامسة) على قطاع الاردن - جدة وبالعكس .

ملحق من الملحق

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٦٢٢) تاريخ ١٠/٦/١٩٦٢ المضمن الموافقة على الاتفاق التالي بين حكومتي المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية .

اتفاق

الهاتف والبرق اللاسلكي بين عمان - بيروت على الموجات العالية جداً

- ١ - يبدأ الاتصال في الجمهورية اللبنانية من القسم الرئيسي في مبنى البرق والبريد والهاتف في بيروت به اسط اجهزة التيار الحامل البرقي والهاتف الاثني عشرية العاملة على خطوط هوائية تمتد من بيروت وتنتهي بمحطة الاتصال اللاسلكي التابعة للمشروع والتي سيتم انشاؤها في مرجعون .
- ٢ - يتم الاتصال لاسلكيا من محطة اللاسلكي بمرجعون ، عبر محطة التقوية التي ستقام في جبال عجلون بالمملكة الأردنية الهاشمية في الموقع الذي سبق الاتفاق عليه ، الى المحطة النهائية المزمع انشاؤها على الجبل الذي يبلغ ارتفاعه (١٠٩٦) مترا والواقع في مدينة صويلح الأردنية .
- ٣ - يجري الاتصال بين محطة صويلح والمقسم الآلي في عمان بواسطة خطوط هوائية في الوقت الحاضر على اساس نظام اربعة خطوط ريثا يتم شراء كيبيل خاص يصل بين محطة اللاسلكي في صويلح ومبنى الهاتف الآلي في عمان بما في ذلك احتياجات المستقبل البعيد الخاصة بالمشايخ الأخرى .
- ٤ - اوضح الجانب اللبناني ، تحقيقا لهذه الغاية ، بان البناء اللازم في مرجعون سيكون في الوقت المناسب جاهزا لاستقبال الاجهزة اللاسلكية للمدة له ، واكد بان الخطوط الهوائية في بيروت ومرجعون موجودة وانه ليس ثمة ما يعترض استعمالها تأمينا لسير العمل .
- ٥ - يقوم الجانب الأردني بتحديد الموقع الجديد بالضبط لمحطة التقوية ويجري قياسات للمرتفعات باتجاه عمان واتجاه مرجعون لمسافة كافية وذلك زيادة في التأكد من ملائمة خط الرؤية بالنسبة لكل اتجاه .
- ٦ - يجري الاتصال بعدئذ بشركة (S.T.C) فوراً لاحاطتها علماً بالمواقع الجديدة التي تم اختيارها في كلا البلدين مع تزويدها بالخططات الطبوغرافية العائدة لهذه المواقع ، وذلك بغية استطلاع رأيها حول ملائمة هذه المواقع للمشروع .
- ٧ - حالما يستلم الجانبان اللبناني والأردني موافقة الشركة الخطية على المواقع الجديدة المقترحة ، تعمد كل ادارة من ناحيتها فوراً الى تأمين الانشاءات اللازمة في اراضيها بحيث يكون المشروع باسره جاهزاً للاستثمار خلال فترة تتراوح بين خمسة الى سبعة اشهر .
- ٨ - زيادة في تحسين خط الرؤية يرى الجانبان ضرورة جعل ارتفاع عمود الهوائيات في صويلح مائتي قدم وارتفاعه في جبال عجلون مائة وخمسين قدماً بدلاً من خمسة وسبعين قدماً .
- ٩ - بالنظر الى تغير موقع المحطة النهائية في عمان من الاشرفية الى صويلح بسبب الحاجة الى الاستفادة من الموقع الأخير لتأمين تنفيذ المشاريع اللاسلكية الأردنية المقبلة ، كشبكة عمان - نابلس و عمان القدس وغيرها ، فسيفهم الجانب الأردني بتأمين اتصال سلكي بين محطة الراديو في صويلح والمقسم الآلي في عمان كما ان الجانب اللبناني سيقوم من ناحيته بتأمين ما يخصه من ذلك في المواقع العائدة اليه .

١٠ - اتفق الجانبان على لفت نظر حكومتيهما الى احتمال لجوء اسرائيل الى التشويش على المحابرات الهاتفية على هذا المسار اللاسلكي او محاولتها التقاط هذه المحابرات . وقرر كل جانب توصية حكومته باستخدام اجهزة السيكروفون لتفادي هذه الاحتمالات بالنسبة للمحابرات الهامة التي تتم على هذه الممرات .

١١ - اتفق الجانبان على تبادل الزيارات الدورية كل شهرين للاطلاع على مراحل سير تنفيذ هذا المشروع تنسيقاً للجهود المشتركة الرامية الى تحقيقه .

١٢ - تم الاتفاق بين الجانبين على ان يخضع ما ورد في هذا الاتفاق لموافقة وتصديق السلطات المختصة في المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية على ان تعلم كل ادارة الادارة الأخرى بالتصديق او اسباب تأخيرها خلال فترة لا تتجاوز العاشر من تشرين الأول ١٩٦٢ .

١٣ - نظم هذا الاتفاق وجرى توقيعه من قبل ممثلي الجانبين واحتفظ كل منهما بست نسخ اصلية عنه .

بيروت في ٢٧ / ايلول / ١٩٦٢

عن الادارة الاردنية	عن الادارة اللبنانية
حمزة الشاويش	جورج حاتم
غالب طوقان	الياس ابو مراد
مدحت عرفات	فؤاد ابراهيم

امر دفاع رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٢

صادر بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم (١) لسنة ١٩٣٩

- ١ - عملاً بالفقرة (٢) من المادة (١٤) من نظام الدفاع رقم ١ لسنة ١٩٣٩ أمر بإضافة (التنوع) الى انواع الخضار المدرجة في المادة (٢) من امر الدفاع رقم (١٦) لسنة ١٩٦١ المنشور في العدد ١٥٤٤ تاريخ ٢٥/٤/١٩٦١ من الجريدة الرسمية .
- ٢ - يعمل بهذا الامر اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء
وصفي التل

١٩٦٢/١٠/٢١

اعلان

صادر بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (١) من قانون تجدير الاراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات الموقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٦٢

يعلن لاطلاع العموم انني قررت تطبيق احكام القانون المشار اليه اعلاه على منطقة امالة العاصمة ، اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء
وصفي التل

١٩٦٢/١٠/٢٠

فلان من الأشهر